No. 4574 | الأربعاء | 27 شوال 1444 هـ | 17 مايو 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

خلال الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية للدورة العادية

الهاجري: يتوجب تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية للتعاون العربي المشترك

اعتمدنا إستراتيجيات عربية معنية بقطاعات النقل والاتصالات والمعلوماتية والسياحة

أكد وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار مناف عبد العزيز الهاجري، رئيس وفد الكويت المشارك في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية للدورة العادية (32) المنعقدة في جدة، على أهمية تفعيل المواضيع المتعلقة بالجوانب الاقتصادية ذات الأهمية في العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنها:

1. الجانب المتعلق باتفاقيات النقل العربية (البرية، والجوية، والبحرية): حيث تمت مناقشة تفعيل العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالنقل البري والبحري والجوي، وذلك لاعتبار قطاع النقل أحد أهم القطاعات الخدمية المؤثرة في التكامل الاقتصادي العربي.

2. الجانب المتعلق بالسياحة في الدول العربية: حيث تم اعتماد الاستراتيجية العربية للسياحة والتي تهدف إلى تنمية التعاون العربي البيني في مجال السياحة وتعزيز ثقة السائح العربي وتطوير الابتكار السياحي.3. الجانب المتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (التكنولوجيا الرقمية): حيث تم اعتماد الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات والتي تهدف إلى تطوير البنية التحتية الوطنية والإقليمية في الدول العربية، لتشكل إطارا عربيا جامعا لتنسيق الجهود الهادفة إلى صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع العربي خلال السنوات القادمة.

4. الجانب المتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي: حيث تم بحث آخر مستجدات اللجان المعنية والتقدم المحرز لاستكمال متطلبات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وخاصة المتعلقة بتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والاتحاد الجمركي العربي، وذلك استكمالا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بجوانبها المختلفة، ولتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في السلع والخدمات وذلك من خلال اتفاقيات اقتصادية عربية، حيث إن دولة الكويت بصدد استكمال إجراءات التصديق لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية واتفاقية التعاون الجمركي العربي، والتي انضمت إليها دولة الكويت سابقا.كما تمت مناقشة العديد من المواضيع ومنها تقريرا الأمين العام لجامعة الدول العربية حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية (31)، والعمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك، والعقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى برنامج المملكة العربية السعودية لرواد الفضاء، ودعم استضافة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة لمنتدى الاستثمار العالمي، والمملكة المغربية لاجتماعات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ودولة قطر لقمة الويب web su–mit، لاعتمادها كقرارات صادرة عن القمة.كما رحبت دولة الكويت بعودة الجمهوريه العربيه السوريه الشقيقة لجامعة الدول العربية بعد انقطاع دام (12) عاما، وأكدت دولة الكويت حرصها على إنجاح القمة العربية بدورتها (32) في المملكه العربيه السعوديه وذلك من خلال إصدار قرارات تعزز من العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، مؤكدة التزامها بكافة الجهود اللازمة لتنفيذ قرارات القمة العربية.

وزير المالية مناف الهاجري

«المشاريع» تسجل أرباحاً بـ5.1 ملايين دينار خلال الربع الأول

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) اليوم عن تحقيق أرباح بقيمة 5.1 ملايين دينار كويتي (16.6 مليون دولار أمريكي) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023 بارتفاع نسبته 59 بالمائة بالمقارنة مع ربح بقيمة 3.2 مليون دينار كويتي (10.4 مليون دولار أمريكي) في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وبلغت ربحية السهم خلال الربع الأول من العام (الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2023) 1.1 فلس للسهم الواحد (0.36 سنت أمريكي) بالمقارنة مع 1.3 فلس للسهم الواحد (0.42 سنت أمريكي) خلال نفس الفترة من عام 2022.

وحققت الشركة خلال الربع الأول من العام إيرادات مجمّعة بقيمة 313.7 مليون دينار كويتي (1.02 مليار دولار أمريكي) بزيادة نسبتها 93 بالمائة عن تلك المحققة في الربع الأول من عام 2022 والتي بلغت 162.2 مليون دينار كويتي (529.1 مليون دولار أمريكي).

وسجل إجمالي الأصول المجمّعة خلال هذه الفترة ارتفاعاً بنسبة 4 بالمائة ليصل إلى 11.8 مليار دينار كويتي (38.5 مليار دولار أمريكي) بالمقارنة مع 11.4 مليار دينار كويتي (37.2 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية عام 2022.

وبهذه المناسبة قالت الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة المشاريع الشيخة أدانا ناصر صباح الأحمد الصباح "تعكس النتائج الإيجابية للربع الأول من العام أداء شركات محفظة شركة المشاريع، حيث سجل قطاع البنوك التجارية، وبالتحديد أنشطتنا في الأردن، نمواً إيجابياً، بالإضافة إلى قطاعي الطاقة والصناعة والخدمات اللوجستية اللذين أضيفا إلى محفظتنا نتيجة صفقة الاندماج الأخيرة مع شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية. وكما أكدنا خلال الاجتماع السنوي الأخير للجمعية العمومية، فإننا نسعى جاهدين لبناء شركة قابضة قوية قادرة على مواجهة التقلّبات في الأسواق. تُظهر هذه النتائج الجهود التي نبذلها لضمان مواصلة أنشطتنا الرئيسية تحقيق أداء إيجابي أفضل بدعم من انسيابية العمليات التي تتسم بالكفاءة والفاعلية".

الشيخة أدانا ناصر صباح الأحمد

حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها من قبل المؤسسات المالية

«المركزي» يصدر تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال

تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية، والذي أسند للبنك كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، بالإضافة إلى صلاحية إصدار التعليمات الملزمة في هذا الشأن، وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة التقدم في مجال الدفع الإلكتروني وتوفير الأطر الرقابية والتنظيمية له، وسعيه لتمكين المؤسسات العاملة في هذا المجال عبر دعم بنك الكويت المركزي وإشرافه المباشر عليها، أصدر البنك المركزي تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال مايو 2023 بشكلها النهائي كنسخة محدثة عن تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال الصادرة في عام 2018، وذلك بعد الانتهاء من دراسة جميع المرئيات والملاحظات المقدمة على مسودة التعليمات الجديدة التي طرحها بنك الكويت المركزي في بداية عام 2022.

جاء ذلك في بيان لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن هذه التعليمات حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها من قبل المؤسسات المالية القائمة والناشئة لممارسة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية أو تشغيل نظم الدفع الإلكتروني وفقا لخمس أنواع من التراخيص تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط، كما تضمنت التعليمات المتطلبات والضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها من قبل تلك المؤسسات أثناء ممارسة النشاط، وذلك في مجالات الحوكمة والإطار العام لإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء، وذلك لتعزيز سلامة واستقرار نظم المدفوعات في دولة الكويت.

ومن جانب آخر، وفي سبيل مواكبة التطور المتنامي في مجال خدمات الدفع الحديثة، فإن التعليمات المذكورة تفتح المجال لتقديم خدمات الدفع الآجل Buy Now Pay Later – BNPL وذلك ضمن إطار رقابي وتنظيمي يحدد التدابير اللازمة لحماية حقوق العملاء .واختتم البيان بالتأكيد على حرص بنك الكويت المركزي على تطوير تعليماته على نحو شمولي يراعي جميع الأطراف المعنية ويعزز من تطوير بيئة نظم المدفوعات وتقدمها، في سبيل تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني وتحسين أداء الاقتصاد الكلي وتوفير الخدمات في إطار سياسة الشمول المالي التي يطبقها البنك.

انفوغرافيك توضيحي

الأولى للاستثمار
FIRST INVESTMENT
Integration & Creativity شمولية وابتكار

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

يتشرف مجلس إدارة شركة الأولى للاستثمار (ش.م.ك.ع) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والتي تقرر انعقادها يوم الاربعاء الموافق 2023/5/31 الساعة 11:00 صباحاً في مقر الشركة الأولى للإستثمار الكائن في منطقة شرق - شارع الشهداء - برج الحمرا - الدور 68، وذلك لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة الأولى للاستثمار
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليه.
2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022والمصادقة عليه.
4- سماع تقرير المدقق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليه.
5- استعراض أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأية عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات خلال سنة 2022، ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة، وذلك بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها والضوابط الرقابية التنظيمية التي تصدرها الجهات الرقابية المعنية بهذا الخصوص، ومناقشة ممثل الجهة الرقابية في حال حضوره.
6- سماع تقرير الحوكمة، وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
7- مناقشة البيانات المالية الختامية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 واعتمادها.
8- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2022.
9- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
10- استعراض التعاملات مع الأطراف ذات الصلة والتي تمت خلال العام 2022 أو ستتم خلال العام 2023.
11- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
12- مناقشة إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2022.
13- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات خارجي من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
14- تعيين/إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعاب أعضائها.
15- تعيين/إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من ضمن القائمة المعتمدة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال، للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، مع مراعاة مدة التغير الالزامي مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية 2023/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
16- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة العاشرة للفترة من 2023 حتى 2025.

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة الأولى للاستثمار الكائن في منطقة شرق - برج الحمرا - الدور 68، خلال الفترة من 8:00 صباحاً حتى 3:00 بعد الظهر، وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال.

هذا وفي حالة عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً بصحة اجتماع الجمعية العامة العادية، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية في المكان نفسه وجدول الأعمال نفسه، وذلك في تمام الساعة 11:00 صباحاً من يوم الاربعاء الموافق 2023/6/7، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي سيكون صحيحاً بمن حضر لاجتماع الجمعية العامة العادية.

مجلس الإدارة